

أمة
2016

222 72 830 - 222 72 857
majlusalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل



دعا إلى دعم القطاع الخاص لمواجهة العجز المالي النصف: تفعيل الإصلاحات الاقتصادية عبر تنويع مصادر الدخل ودعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة



راكبان النصف

بينما وصلت تكلفة العلاج في الخارج الى أكثر من 750 مليون دينار متمنيا أن تمر هذه المرحلة وأن تشهد مجلسا قويا وحكومة قادرة على التعاون في الاستحقاقات الاقتصادية الصعبة ومواجهتها. وذكر النصف في تصريح صحفي أن هناك نماذج لسواعد كويتية شابة أسست شركات ناجحة منافسة على مستوى الخليج وشدد على أهمية دعم الشباب في المساهمة في تطوير البلاد وازدهار التنمية وتنويع الاقتصاد الوطني، داعيا الى توفير بيئة العمل الخصبة لهم للإبداع والعمل.

الاقتصاد، مؤكدا أنه سيفعل دوره الرقابي بهذا الشأن ذكرا دعمه لاستجواب وزير التجارة بسبب تأخر تفعيل صندوق دعم المشاريع الصغيرة في المجلس السابق. وبين أن التحذيرات من عجز اقتصادي أصبحت اليوم واقعا تتطلب التحرك واتخاذ قرار جاد للإصلاح، ما بين الشعب والسياسيين وعلى رأسهم الحكومة داعيا إياها الى إصلاح رؤيتها المالية للدولة وأن تتبنى خطة واضحة وشاملة، مضيفا أنه في السابق رأينا تخطيط الحكومة في تحديد مسارها الاقتصادي فلا يمكن للحكومة أن تطلب الترشيد من المواطن

الدخل فضلا عن دعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة، قائلا «لا يمكن التأخر في دعم هذا القطاع أو التأخر في تفعيل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي أتى برغبة من مجلس الأمة ولا يزال عالقا بيد الحكومة»، لافتا الى ان خلق قطاع خاص مسؤول ما هو الا تمهيد لخلق اقتصاد فعلي وفرص عمل حقيقية لواد البطالة المقنعة وسياسات التوظيف العقيمة. وعرج النصف على تقارير دولية بينت عدم جدية الحكومة بتمكين القطاع الخاص وإطلاق الصلاحيات التي تسهم بالدفع بعجلة

ألاء خليفة

احذر مرشح الدائرة الثانية والنائب السابق رakan النصف من تأخر البلاد في تفعيل الإصلاحات الاقتصادية، خاصة في ظل العجز المالي لميزانية الدولة وتقلبات اسعار النفط. وأشار النصف في تصريح صحفي، الى ان الكويت لن تستطيع تحمل اعباء التوظيف خلال السنوات المقبلة واستيعاب مخرجات التعليم، مبينا أنه لا يوجد تنسيق فعلي بين هذه المخرجات واحتياجات سوق العمل الفعلية، مشددا على ضرورة تنويع مصادر

الشطي: أميركا انتقلت إلى ديموقراطية الواقع والحقيقة



خالد الشطي

الحقيقة أو الجانب الآخر في مشروع الرئاسة، مما لم تتناوله الحملة الإعلامية المضادة، أنها للخارج كما هي للداخل، وبشكل له أكبر، وللقيم والأسس والأفكار أكثر منها للاقتصاد والتجارة والمال! إنها ثورة إعادة الحقوق للشعب، ومنح «العام» مواقعهم التي سلبت منهم، باسم عدم التمييز العرقي، وبعنوان المساواة في المواطنة، وغير ذلك من لافتات كانت في حقيقتها أدوات الهيمنة، هيمته النخبة المستأجرة وإطباقها على كل شيء هناك، وفي العالم!

سوقيا في أقواله، يفقد اللباقة. وقال: كان أميركا صدقت هذه المرة مع نفسها، فأعملت التغيير في قمة الهرم الحاكم هناك، كما تحاول أن تفعله في سائر بلاد العالم، ولا سيما في رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد، واعتمدت «الفوضى الخلاقة» على نفسها كما تمارسها في مناطق نفوذها وغير نفوذها في العالم. والنقطة المغفول عنها هنا هي أنها رئاسة جاءت بخطاب يتوجه إلى الداخل، عبر التمرد والثورة على النخبة الحاكمة، ومحاكاة حاجات عامة الشعب، ولكن

يصل فيها رجل من خارج «النظام» الحاكم، وإن كان الرجل ثريا، لكنه ليس من النخبة الحاكمة والمستأجرة، لم يترتب في أحضانهم ولم ينشأ في بيوتهم. إنه من عالم آخر، من دائرة ونطاق غير الذي مازال يصنع القرار ويدير حكم البلاد، سواء في الكونغرس أو مجلس الشيوخ أو حتى الدوائر الخفية الأعلى سلطة وقدرة. هذا هو ما يميز ترامب بالدرجة الأولى، وهذا هو ما جاهد الإعلام في حجبته وتجاهله ومنع تسليط الأضواء عليه، فإظهاره غضوبا في انفعالاته، طائشا في تصرفاته،

قال مرشح الدائرة الأولى المحامي خالد حسين الشطي إن بفوز دونالد ترامب انتصر الشعب الأمريكي، وحققت الجبهات الصامتة والطبقات البعيدة عن ماكينات التحليل والهدر السياسي فوزا والتي استعصت على منظومات التسويق الانتخابي، وتجاوزت تأثيرها وتلقيها الشارع عبر توقعاتها المفبركة وإحصائياتها الكاذبة، لافتا الى أن الديموقراطية الأميركية تنتقل إلى ديموقراطية الواقع والحقيقة. وأشار الشطي إلى أنها المرة الأولى التي

أصدر بياناً صحافياً أمس بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين من إصدار الدستور

«المنبر الديموقراطي»: الهدف الأسمى لدستورنا يتمثل في تعزيز دور الأمة في التنمية والبناء والرقابة والتشريع

ان ما يحدث يقوي عزما في التطلع الى اجواء ديموقراطية كاملة خالية من الشوائب، متمتعين بالعدالة الاجتماعية والحقوق والحريات والتطور برقي التعايش السلمي بين مكونات المجتمع، وسنظل نرفض الممارسات العيئية ونطالب بالإفراج عن معتقلي الرأي وإعادة هيكلة المواطنة بعدم المساس بالجنسيات والابعاد وحرية التعبير.

تفعيلا كاملا غير منقوص، في الوقت الذي كان يجب علينا ان نطالب بتطويره وترقية بعض نصوصه من اجل مزيد من الحرية والمساواة. اننا في المنبر الديموقراطي الكويتي وعلى الرغم من التراجع والتخبط الذي نعيشها حاليا سنظل متمسكين بجميع حقوقنا الدستورية وسعينا الكامل لتفعيل مشروعنا الوطني المستحق،

ومتنافسة ومتباعدة أركانها القبلية والطائفية والعنصرية الاجتماعية ليمتد العيث الى الأنظمة الانتخابية والتي صنعت تحالفات متنوعة مع السلطة لتكون سببا في تراجع الوطن وتنميته. وأضاف: بعد مرور اكثر من نصف قرن على اعلان الدستور مازلنا ننادي بتطبيق المراحل الاولى عقب اقرار أي دستور وهي تنفيذ وتفعيله

الماضية، قائلا: للأسف مازال التشويه مستمرا، الذي ضرب المؤسسة التشريعية في مقتل وجعلها تحرف عن خطها في الرقابة والتشريع بفضل ذلك التشويه الى الخدمة والتخفيف، ليصبح بذلك مقياس ممثل الأمة في مدى قدرته على تنفيذ الواسطات والخدمات بعد ان شوهت إرادة الأمة باختيار ممثلها عبر خلق تكتلات اجتماعية متصارعة

السلطات بعيدا عن الطائفية والقبلية التي تقفل المجتمعات وتقتضي عليها، ان الهدف الأسمى لدستورنا يتمثل في تعزيز دور الأمة في التنمية والبناء والرقابة والتشريع وممارسة صلاحياته. وعرج المنبر الديموقراطي الكويتي على الممارسات التي مارسها السلطة عن عمد ويقصد واضح لتشيويه وتعطيل سلطات الدستور عبر العقود الخمسة

بحلمهم الوليد الى هذا الحد، فالدستور الذي هدفوا من خلاله لإنقاذ الوطن والحفاظ عليه اصبح وسيلة معطلة تستخدم في تفتيت المجتمع وضرب قوامه ونسيجه الوطني. وزاد البيان ان تفعيل الدستور بمنزلة حق أصيل لشعبنا وسيادته في إدارة وطنه بنهج ديموقراطي مبني على المواطنة والفصل بين

وضيقة تخدم مآرب الأشخاص والجماعات والطوائف على حساب الوطن ومستقبله. وأضاف البيان أن رجالات الكويت الأوائل الذين ضحوا بالغالي والنفيس من اجل أن يروا حلمهم في دستور حقيقي مفعل يهدف لمجتمع ديموقراطي تكون السيادة فيه للأمة ومؤسساته الدستورية لم يكن يتوقعون في أسوأ توقعاتهم أن تصل الأمور

أصدر المنبر الديموقراطي بياناً صحافياً أمس أعرب فيه عن استيائه الشديد للوضع الذي يتم التعامل فيه مع الدستور الكويتي في ذكره الرابعة والخمسين. وقال المنبر في بيانه: تمر ذكرى إعلان الدستور ونحن مستمرون في حالة التخبط والتشويه والتعطيل والتقييد لمواد الدستور ونصا وروحا لصالح مصالح خاصة

ولائم الطعام والانتخابات.. علاقة صداقة قديمة



ارتفاعا «نسيبيا» في دوائر تعتمد على تقديم بوفيهات فاخرة تتضمن اصنافا متنوعة من الاطباق الشرقية والغربية.

البرلمانية المقررة في 26 نوفمبر الجاري شهد سوق المواشي في بعض الدوائر انتعاشا كبيرا في حركة شراء اللحوم فيما شهدت



لحوم الإبل والأغنام الى جانب تقديم أطباق متنوعة لأرضاء الدوق العام. ومع اقتراب موعد الانتخابات

ويعد «المفطح» من أشهر الاكلات الشعبية الشهيرة التي تقدم في مثل هذه المناسبات من قديم الزمان وتعتمد على

مرشحي مجلس الأمة الكويتي الذين يتنافسون على اقامتها لابرار كرم الضيافة لناخبهم في محاولة لكسب اصواتهم.

من تأثير كبير على الناخبين. وفي ظاهرة دعائية انتخابية بانته ولائم الطعام واحدة من أبرز مظاهر الحملات الانتخابية



كونا: ترتبط ولائم الطعام مع كل موسم انتخابي بعلاقة صداقة قديمة لا تكتمل دون الاخرى نظرا لما للعرائم والولائم

